

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على خير المرسلين ،

أود في البداية، أصالة عن نفسي و نيابة عن كافة مسؤولي و أطر وزارة الإقتصاد و المالية، أن أهني السيد نور الدين بنسودة والسيد سعيد إبراهيمي على الثقة المولوية الغالية التي حظيا بها لدى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أعز أمره. فقد تفضل صاحب الجلالة بتعيين السيد نور الدين بنسودة خازنا عاما للمملكة، خلفا للسيد سعيد إبراهيمي الذي تفضل صاحب الجلالة و عينه مديرا للشركة التي ستشرف على تهيئة و تدبير المركز المالي للدار البيضاء و الرقي بها الى مصاف المراكز المالية العالمية الرائدة.

وإن كان السيد نور الدين بنسودة والسيد سعيد إبراهيمي غنيان عن التعريف، إلا أنني أود أن أبرز بعض المحطات التي طبعت مسار هذين المسؤولين الذين يعدان نموذجا للكفاءة و المسؤولية و العطاء و مفخرة لأسرة الإقتصاد و المالية.

فقد قضى السيد نور الدين بنسودة زهاء سبعت عشر سنة بالمديرية العامة للضرائب منها عشر سنوات كمدير عام. ولم تنه المهام الجسيمة التي اضطلع بها طوال هذه الحقبة من البحث و التنقيب حيث حصل على درجة دكتوراة الدولة من جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 2005 و قبلها على دكتوراة السلك الثالث من جامعة الصربون

بباريس سنة 2001. كما أصبح السيد نور الدين بنسودة رئيسا للجنة خبراء الأمم المتحدة في مجال التعاون الضريبي.

وقد أسهم السيد بنسودة خلال هذه الحقبة العديد من الإنجازات أخص منها بالذكر الإصلاح الضريبي بداية بتقليص عدد الضرائب و تجميعها و تخفيض نسبها بالموازاة مع توسيع الوعاء الضريبي و تحسين علاقة الإدارة بالملزمين وتبني لغة الحوار البناء والمسؤول مع الفرقاء الإقتصاديين. و قد أثمرت هذه الجهودات على سبيل المثال مدونة الضرائب و المنظومة الضريبية الحالية و الوضع المريح نسبيا لميزانية الدولة بفضل المستويات القياسية التي سجلتها المداخيل الضريبية.

أما السيد سعيد إبراهيمي، خريج المدرسة المركزية لباريس سنة 1982، فقد راكم تجربة هائلة في الميدان البنكي بفرنسا أولا قبل أن يلتحق بالمغرب كمدير ثم بعدها كمدير مركزي بالبنك المغربي للتجارة و الصناعة. وقد توج مشوار السيد إبراهيمي البنكي بتعيينه من لدن المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه على رأس الصندوق الوطني للقرض الفلاحي سنة 1997. و على مدى ست سنوات على رأس هذه المؤسسة البنكية العمومية، استطاع السيد إبراهيمي من إعادة هيكلة البنك و تحسين وضعه المالي و الإسهام الكبير في تبني إطار قانوني و تنظيمي جديد.

وفي 2003، حظي السيد إبراهيمي بالثقة المولوية مجددا بتعيينه خازنا عاما للمملكة. وقد ساهم السيد إبراهيمي على رأس الخزينة

العامّة للمملكة في العديد من الأوراش الإصلاحية منها على وجه الخصوص (1) تطوير منظومة المراقبة و توحيدها، (2) إصلاح نظام الصفقات العمومية في اتجاه المزيد من الشفافية و دعم تكافؤ الفرص و إحداث بوابة إلكترونية للصفقات، و (3) التدبير المندمج للنفقات العمومية.

واعتباراً لهذا الرصيد الهائل، و التجربة الكبيرة و الكفاءة المتميزة التي تتمتعان بها، لي الثقة أنكما ستكونان في مستوى المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقكما، راجياً لكما التوفيق و السداد.

وأود بهذه المناسبة أن أعرب للسيد سعيد إبراهيمي عن استعداد وزارة الإقتصاد و المالية الكامل لموازرتة و تقديم كل أشكال العون الممكنة له في إطار إنجاز مهامه.

و أعتنم هذه الفرصة لأشيد بكفاءة و تفاني مسؤولي و أطر هذه الوزارة، و إنني أعتز كل الاعتزاز بالطاقات التي تزخر بها والتي بفضل نوعيتها و كفاءتها و انفتاحها على محيطها الخارجي جعلت من وزارة الإقتصاد و المالية قوة دافعة في اتجاه العقلنة و الإنفتاح و الحدثة.

وهذا ما يستدعي منا جميعاً مزيداً من التجند والعطاء لنكون عند حسن ظن صاحب الجلالة أيده الله و نصره.

و الله ولي التوفيق

والسلام عليكم و رحمة الله و بركاته.